تقييم أداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة (2015 / 1980)

أ. أحمد أحمد دنف
محاضر مساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس

أ. محمود أحمد دنف
محاضر مساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس

الملخص

تهدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم التطورات النقدية التي شهدها الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–2015) وبيان مدى فعالية السياسات النقدية المطبقة خلال نفس الفترة في تحقيق الإستقرار النقدي للبلاد، وهذا تطلب تقييم مستوى أدائها في الوصول إلى أهدافها ضمن السياسة الإقتصادية العامة للدولة.

لقد خلصت هذه الورقة البحثية بعد العرض والتحليل في نهاية الأمر الى نتيجة مفادها أن السياسات النقديه المطبقة في ليبيا خلال الفترة (1980–2015) لم تكن فعالة بما يكفي لتحقيق الإستقرار النقدي للبلاد وأن الوصول الى مستوى آداء جيد وفعال لهذه السياسات يتطلب التنسيق جنبا الى جنب مع السياسات الإقتصادية الأخرى المطبقة في الدولة خاصة المالية منها وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات الاقتصادية التي أعدت في هذا المجال.

كما شددت هذه الورقة البحثية على أهمية تطوير الجهاز المصرفي وتغيير نمط الملكية فيه بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الراهنة، بالاضافة الى ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، التضخم، الجهاز المصرفي، الاستقرار النقدي، قيمة العملة.

1. المقـدمة

تعتبر السياسة النقدية من أهم فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومكوناً أساسياً من مكونات السياسة الاقتصادية الكلية التي عادة ما تؤثر وتتأثر بالأحداث والمشاكل الجارية والمتوقعة.

وقد شهدت ليبيا في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تطورات سياسية هامة واندفاعا قويا نحو الحرية والتغيير ضمن ما يعرف بموجة الربيع العربي (ثورات الربيع العربي)، على إثرها إهتز الاقتصاد الليبي بعنف ودخل مرحله جديدة من الفوضى قلبت كل الموازين رأسا على عقب (داخليا وخارجيا)، نتج عنها تداعيات كبيرة على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية . كان من بين تلك التداعيات حدوث تغيرات جوهرية في البناء الهيكلي والمؤسسي للدولة إضافة الى إنتهاج ليبيا لسياسات مالية ونقدية توسعية لمجابهة الوضع الجديد.

لقد تحول الاقتصاد الليبي إثر حدوث تلك الثورة الى إقتصاد غير مستقر تقلص فيه دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة الوضع الأمني، وتقيدت فيه سلطة راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما عجزت فيه السلطات التنفيذية الموجودة عن تنفيذ أي من تلك القرارات الإقتصادية المتخذه.

في حين أصبحت هذه المرحلة الجديدة من الفوضى السياسية والاقتصادية الناتجة عن الثورة، ظاهره ذات أبعاد وانعكاسات مختلفة وخطيرة ليس فقط على الصعيد المحلي وحسب، بل والصعيد الدولي أيضا (مثل تصدير أو تدويل أبعاد الأزمة خارجيا)، مما فرض على الكثير من الدول الأوروبية والعربية منها ضرورة التدخل كمحاولة للتأثير في الأوضاع الإقتصادية الليبية من اجل حماية مصالحها وأهدافها داخليا بما يتلاءم مع المرحلة الجديدة، ونظرا لكون السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي وعلى مسار الاقتصاد بشكل عام، كان لابد من إجراء تقييم شامل لهذه السياسة ومدى فعاليتها وإعادة النظر في طريقة عملها من أجل صياغة سياسة نقدية مثلى تتلائم مع المرحلة الجديدة.

2. المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة البحث في ضعف فعاعلية السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال فترة البحث وعدم قدرة أدواتها المستخدمة من قبل المصرف المركزي على تصحيح ومعالجة المشاكل الإقتصادية الناتجة عن عدم الإستقرار الاقتصادي كمشكلة تدني قيمة العملة الليبية ؟

3. أهداف البحث

يستهدف البحث تقييم آداء السياسات النقدية المطبقة في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2015) وكذلك التعرف على أهم التغيرات الواجب إجراءها في السياسة النقدية لكي يتحقق الإستقرار الاقتصادي للبلاد.

4. فرضية البحث

يقوم البحث على فرض أساسي وهو أن فعالية السياسات النقدية في ليبيا إنما تعتمد بشكل أساسي على تطور الجهاز المصرفي ومرونة أدوات السياسات التقدية إضافة الى مدي التحسن في الوضع الأمني القائم.

5. أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في محاولة الكشف عن مدى قدرة السياسة النقدية وأدواتها في تحقيق الإستقرار النقدي للبلاد، إضافة الى التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية في ظل الوضع الإقتصادي الجديد.

6. منهجية البحث

يعتم البحث المنهج الوصفي في دراسة و تحليل أداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال فترة البحث مستعينان في ذلك على البيانات والإحصاءات المتوفرة، إضافة الى التقارير الرسمية المنشورة والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث.

7. المبحث الاول: الاطار النظري

1.7 التطورات النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2015)

شهد الاقتصاد الليبي منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى بداية القرن الجديد تطورات اقتصادية ليس فقط على صعيد القطاع الإنتاجي وحسب بل على صعيد القطاع النقدي أيضا ، كان من بين هذه التطورات النقدية التي أثرت ولا تزال تؤثر على مسار عمل الاقتصا د ما يلي:

- تطور رصيد القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- تطور سعر صرف الدينار الليبي
- التطورات المصرفية.

1.1.7 تطور القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

تتمثل القاعدة النقدية في ليبيا في النقود الاحتياطية التي يستطيع المصرف المركزي عن طريقها التحكم في سيولة المصارف التجارية، وبالتالي في قدرتها على خلق الودائع النقدية ، وهي تشتمل على ثلاث عناصر رئيسية هي :

- عملة خارج المصارف (النقد المتداول).
- ودائع المصارف التجارية والأهلية بأنواعها لدى المصرف المركزي (احتياطات تلك المصارف).
- ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى المصرف المركزي.

وبتتبع تطور الثلاث عناصر السابقة مجتمعة نلاحظ تذبذب رصيد القاعدة النقدية وعدم استقراره خاصة خلال الفترة 1980–1989 (أي من سنة 1980 وحتى بداية مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وزيادة مساهمة القطاع الخاص)، حيث ظل هذا الرصيد متأرجحا بين 2307.2 مليون دينار في سنة 1980 و 1717.9 مليون دينار في سنة 1984، وبين نفس المقدار السابق في سنة 1984 و2371.1 مليون دينار في سنة 1989.أما فيما يخص رصيد ا لقاعدة النقدية خلال الفترة (1989–2004)، فقد بدأ إجمالي هذا الرصيد في التزايد المستمر وبنسب مختلفة بداية من سنة 1989 وحتى سنة 2004 حيث بلغ فيها رصيد القاعدة النقدية حوالي 9113.1 مليون دينار مقارنة ب 2371.1 مليون دينار في سنة 1989 وبزيادة قدرها 6742.0 مليون دينار عن هذه

السنة. وتعزي هذه الزيادة الكبيرة في رصيد القاعدة النقدية إلى الإجراءات والسياسات النقدية التحفظية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1989 – 2004 وخاصة بعد صدور قانون النقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993م

أما فيما يتعلق برصيد القاعدة النقدية خلال الفترة بين عامي 2004 و2015 فقد شهد ارتفاعا ملحوظا وحادا بلغ مقداره 39481.9 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقارنة ب 9920.7 مليون دينار في عام 2004. وبزيادة قدرها 29561.2 مليون دينار ويعزى هذا الإرتفاع الى السياسات النقدية التوسعية التي إنتهجها مصرف ليبيا المركزي بغرض تغطية النفقات الإضافية الناجمة عن ظروف ما بعد الحرب وتحرير البلاد من حكم القذافي، حيث نتج عن هذه السياسة التوسعية زيادة عرض النقود أو السيولة النقدية بشكل كبير خاصة بين عامي 2011 و 2015 لتصل قيمة العملة خارج المصارف على سبيل المثال الى حوالي 18090.8 مليون دينار في نهاية 2015 بعد أن كانت تقدر بنحو 7609.0 مليون دينار فقط في نهاية عام 2010 .

وفيما يلي عرضا مفصلا لأهم تلك التغيرات التي طرأت على بنود القاعدة النقدية كل على حدى:

شهدت العملة المتداولة (خارج الجهاز المصرفي) زيادة قدرها 81.9 مليون دينار خلال الفترة 1980–1984 أي بنسبة بلغت 12%، في حين انخفضت احتياطات المصارف التجارية (ودائع المصارف التجارية والأهلية لدى المصرف المركزي) خلال نفس الفترة بمقدار 196.2 مليون دينار و بنسبة انخفاض قدره 23% مقارنة بسنة 1980، كما شهدت ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي انخفاضا كبيرا قدر بحوالي 475.0 مليون دينار بين عامي 1980 و 1984، و بنسبة انخفاض قدرها 60% عن سنة 1980، الأمر الذي يفسر انخفاض إجمالي الرصيد النقدي من 2307.2 مليون دينار في سنة 1980 إلى 1717.9 مليون دينار في سنة 1984.

أما بالنسبة للفترة (1984–1989) فقد حدث نمو في إجمالي الرصيد النقدي، كان سببه حدوث زيادة في رصيد العملة المتداولة بين سنتي 1984 و 1989، بلغت 364.1 مليون دينار وكذلك حدوث زيادة في احتياطيات المصارف التجارية بلغت حوالي 299.0 مليون دينار في عام 1989

مقارنة بعام 1984. هذا ويلاحظ حدوث انخفاض طفيف في معدل الودائع تحت الطلب الخاصة بالمؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي لم يؤثر على إجمالي رصيد القاعدة النقدية حيث تفاوت بين 308.1 مليون دينار في سنة 1984 وبين 298.2 مليون دينار في سنة 1989.

ومن الملاحظ حدوث تطور كبير في رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2004-2015) على مستوى الاقتصاد الليبي. حيث زادت كمية العملة خارج المصارف إزديادا ملحوظا ما بين عامي 2004-2015 لتبلغ أعلى قيمة لها 18090.8 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقارنة ب 2612.7 مليون دينار في عام 2004، وبزيادة قدرها 15478.1 مليون دينار. كما تضاعفت إحتياطيات المصارف التجارية ثلاث مرات خلال نفس الفترة لتبلغ إعلى قيمة لها 21788.1 مليون دينار في عام 2013 ، مقارنة بعام 2004 والتي لم تتجاوز فيه قيمة هذه الإحتياطيات 6568.3 مليون دينار.

أما فيما يخص ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى المصرف المركزي، فقد شهدت إرتفاعا ملحوظا بين عامي 2010 و2012 لتبلغ 919.7 و 2623.3 على التوالي و بزيادة قدرها 1703.6 مليون دينار بسبب زيادة حجم الإنفاق الحكومي الذي كان موجها لقطاعي الصحة والجيش بشكل خاص، والجدول رقم (1) التالي وايضا الشكلين البيانيين رقم 1 و 2 يوضحان أهم التطورات التي في رصيد القاعدة النقدية ومعرفة إتجاهها ومسارها خلال الفترة (1980-2015) .

وبتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية في ليبيا خلال الفترة (1980-2015) يتضح حدوث تغير إيجابي في صافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والتي ساهمت بشكل كبير في نمو القاعدة النقدية ، حيث إرتفعت قيمة هذا البند من 4504.4 مليون دينار في سنة 1980 لتبلغ 26210.4 مليون دينار في نهاية سنة 2004، أي بزيادة قدرها 21706.0 مليون دينار، وقد كان لهذا التغير أثر توسعي على القاعدة النقدية. ورغم ذلك لم تحقق القاعدة النقدية من الناحية الفعلية نموا كبيرا، ولعل ذلك يعود إلى أن معظم هذه الزيادة في صافي الأصول الأجنبية و التي حدثت خلال الأربع سنوات الأخيرة كانت ناتجة عن إيرادات نفطية انعكست في شكل زيادة في حسابات الخزانة العامة مما أدى إلى تعقيم أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية.

جدول 1 تطور رصيد القاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2015) مليون دينار

السنة	عملة خارج المصارف (1)	احتياطيات المصارف التجارية			ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي(3)	القاعدة النقدية (3+2+1)
		نقدية في الصندوق لدي المصرف	ودائع لدي مصرف ليبيا المركزي	المجموع (2)		
1985	985.1	24.7	816.9	841.6	394.9	2,221.6
1986	1,023.8	29.3	878.0	907.3	182.0	2,113.1
1987	1,068.2	29.2	991.2	1,020.4	162.1	2,250.7
1988	899.6	32.0	849.9	881.9	131.4	1,912.9
1989	1,131.7	30.9	910.3	941.2	298.2	2,371.1
1990	1,461.1	36.5	936.8	973.3	751.6	3,186.0
1991	1,620.8	54.2	1,117.5	1,171.7	392.9	3,185.4
1992	1,982.2	59.7	1,738.4	1,798.1	312.0	4,092.3
1993	2,217.0	69.5	1,441.9	1,511.4	264.3	3,992.7
1994	1,989.8	115.9	2,042.8	2,158.7	478.8	4,627.3
1995	2,035.4	99.1	2,247.3	2,346.4	603.9	4,985.7
1996	2,419.8	86.5	2,514.0	2,600.5	414.5	5,434.8
1997	2,534.2	76.8	2,646.4	2,723.2	515.4	5,772.8
1998	2,698.6	89.0	2,741.0	2,830.0	332.5	5,861.1
1999	2,634.9	109.2	2,496.4	2,605.6	456.3	5,696.8
2000	2,699.2	127.3	2,302.6	2,429.9	198.4	5,327.5
2001	2,559.6	130.8	2,797.3	2,928.1	653.6	6,141.3
2002	2,613.9	137.6	2,889.9	3,027.5	598.7	6,240.1
2003	2,763.5	119.6	3,548.3	3,667.9	459.2	6,890.6
2004	2612.7	181.6	6386.7	6568.3	739.7	9,920.7
2005	3308.7	173.0	2747.5	2920.5	529.8	6,759.0
2006	3932.9	201.2	3487.3	3688.5	537.5	8,158.9
2007	4581.2	370.9	4963.6	5334.5	582.6	10,498.3
2008	5608.3	374.4	12239.9	12614.3	659.0	18,881.6
2009	6962.9	512.0	12670.0	13182.0	2877.9	23,022.8
2010	7609.0	847.1	13228.4	14075.5	919.7	22,604.2
2011	14,840.1	864.6	14890.8	15704.7	1809.0	32,404.5
2012	13,397.0	1,427.4	17990.5	19417.9	2623.3	35,438.2
2013	13,419.9	1,622.6	20,165.5	21,788.1	1,678.6	36,886.6
2014	17,242.5	1,552.3	17,502.6	19,054.9	1,832.9	38,130.3
(1Q)2015	18,090.8	1,764.6	17,728.9	19,493.5	1,897.6	39,481.9

إعداد: الباحثان

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، النشرات الاقتصادية ، مصادر مختلفة

الشكل 1 تطور رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (1980 – 2015)

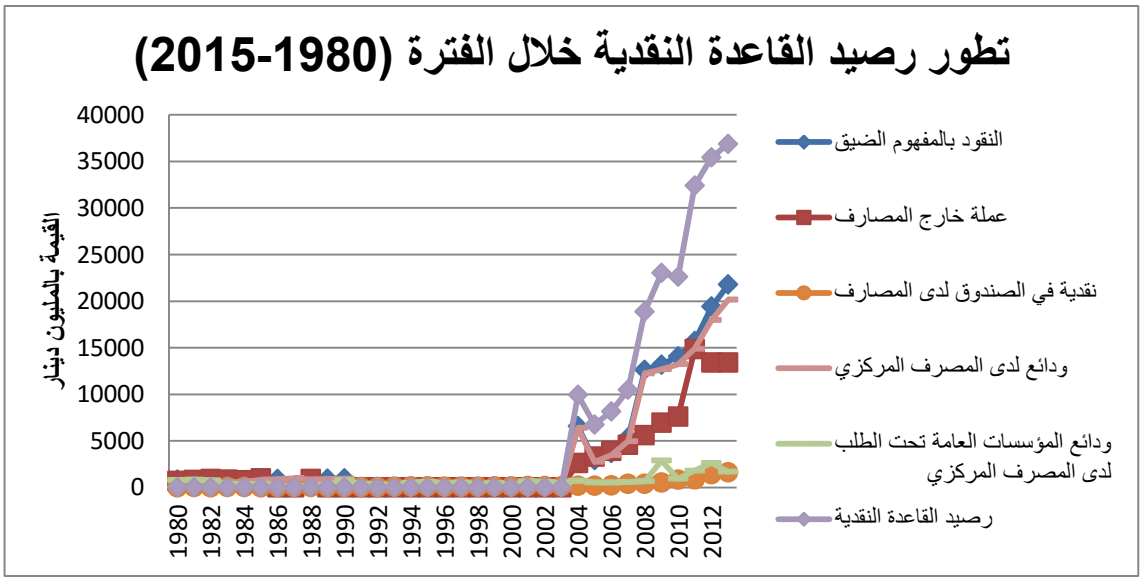

أعداد الباحثان إعتمادا على تقارير مصرف ليبيا المركزي

الشكل 2 تطور رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (2004 – 2015)

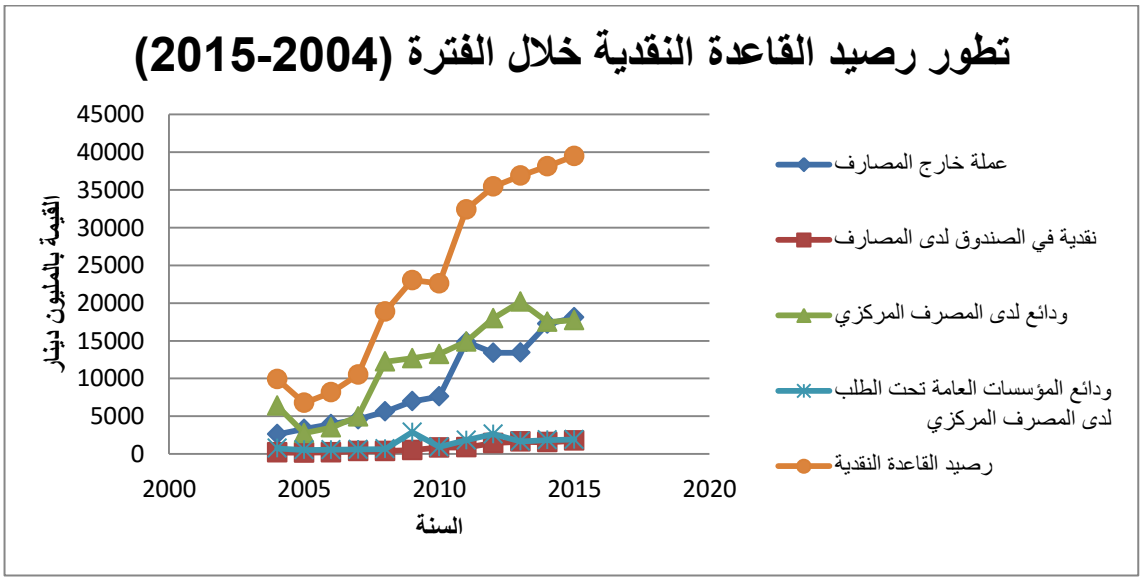

أعداد الباحثان إعتمادا على تقارير مصرف ليبيا المركزي

وخلال الفترة (2004 – 2015) قفزت قيمة هذا البند بشكل كبير من 26210.4 مليون دينار في نهاية سنة 2004 الى ما يعادل 154905.0 مليون دينار في نهاية سنة 2013، وبمعدل نمو قدره 491 %. أي حولي خمسة أضعاف ، وقد كان ذلك ناتجا عن إرتفاع أسعار النفط العالمية من

25 $ للبرميل الواحد في سنة 2004 الى أكثر من 106 $ للبرميل الواحد في سنة 2013 ، في حين عكست قيمة صافي تلك الاصول الأجنبية مسارها وانخفضت بعد هذه السنة لتصل الى حوالي 122734.1 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2015.

لقد كان لصافي الاستحقاقات على الخزانة دورا مهما في نمو القاعدة النقدية، إذ كان لها أثر توسعي على رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (1980-2000)، حيث بلغت قيمة صافي تلك الاستحقاقات على الخزانة في سنة 1980 مبلغ 70.3 مليون دينار، ثم ازدادت تلك القيمة حتى وصلت في نهاية سنة 2000 إلى 1,562.0 مليون دينار، أما بالنسبة لقيمة صافي تلك الاستحقاقات على الخزانة من سنة 2000 وحتى 2004 فقد كان لها أثر انكماشي على القاعدة النقدية ، إذ انخفضت من 940.5- مليون دينار في سنة 2001 إلى أن وصلت إلى (16723.7) بالسالب في نهاية سنة 2004. وقد إستمر هذا الإنخفض السالب في قيمة صافي تلك الإستحقاقات على الخزانة بعد تلك الفترة ليصل الى (46443.0-) مليون دينار في نهاية الربع الثاني من سنة 2015.

وفيما يتعلق بقيمة الاستحقاقات على قطاعات أخرى فقد ساهمت أيضاً بنسبة كبيرة في نمو رصيد القاعدة النقدية خلال الفترة (1980-2015)، إذ كان لها أثراً توسعياً ، حيث كانت قيمة تلك الاستحقاقات 1,144.9 مليون دينار في سنة 1980، ثم ازدادت حتى بلغت في نهاية سنة 2004 ما قيمته 1,4299.9 مليون دينار ثم واصلت الإرتفاع حتى بلغت أعلى قيمة لها وهي 21501.4 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من سنة 2015 .

وإذا نظرنا بشكل عام الى مؤشر السيولة النقدية في الاقتصاد الليبي لوجدنا أن حجم السيولة المحلية داخل الاقتصاد الليبي لم ينخفض إطلاقا خلال فترة البحث (1980-2015) بل واصل الصعود بإستمرار منذ بداية الفترة بدون توقف لتصل الى أعلى قيمة لها بلغت 69487.9 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2015 وهذا يدل على إنتهاج مصرف ليبيا المركزي لسياسة نقدية توسعية خاصة في الخمس سنوات الاخيرة من فترة البحث والتي عقبت إنطلاق ثورة السابع عشر من فبراير. والجدول رقم (2) الموجود بالملاحق يعكس أهم التطورات في المسح النقدي وفي العوامل المؤثرة على رصيد القاعدة النقدية والتي تم الحديث عنها آنفا.

2.1.7 تطور سعر صرف الدينار الليبي

يعبر سعر الصرف بشكل عام عن السعر الذي يتم عنده مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، فمثلا عندما يتم مبادلة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر معين يسمى ذلك السعر حينئذ بسعر صرف الدينار مقابل الدولار. وعليه فقد تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد مبادلاتها بعملات أخرى، لذلك نجد أن هناك سعر صرف للدينار الليبي مقابل المارك الألماني وكذلك سعر صرف للدينار الليبي مقابل الليرة الايطالية، كما أن هناك سعر صرف للدينار الليبي مقابل الجنيه المصري وهكذا.

وبشكل خاص يعرف سعر صرف الدينار الليبي بأنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع في مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية أو بالعكس. فمثلا عندما يكون سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار هو 3,7055 في عام 1990، فإن هذا يعني أن تكلفة الحصول على 1 دينار ليبي هو 3,7055 دولار. ويوضح عباس (2005) أن هذا التعريف يشير الى سعر الصرف الأسمي (الجاري) وليس الحقيقي الذي يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يتم إقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية.

وقد مر سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (1980–2015) بخمس مراحل زمنية رئيسية تغيرت خلالها قيمته النقدية تغيرا ملحوظا، يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: وتمتد من بداية التخطيط الاقتصادي في ليبيا عام 1973 وحتى نهاية عام 1986 وتميز سعر صرف الدينار الليبي خلالها بالثبات النسبي والاستقرار في قيمته إلى حد كبير،جاء ذلك نتيجة ربطه بالدولار الأمريكي كعملة رئيسية وتثبيته عند سعر صرف يعادل نحو 0.29531 دينار (شراء) و0.29679 دينار(بيع) للدولار الواحد (مرزا ، 1994). ولقد نتج عن هذا الربط بعض الآثار السلبية على السياسة النقدية وعلى مدى قدرة المصرف المركزي على إدارة أدوات هذه السياسة بكفاءة، حيث ألزمت عملية الربط هذه مصرف ليبيا المركزي بإ حداث نفس التغيرات علي أدوات السياسة النقدية التي تتم في أمريكا كتعديل سياسة سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة طالما أنها وافقت على هذا الارتباط. ولم تعتمد ليبيا في تلك الفترة على نظام وحدات حقوق السحب الخاصة في تحديد قيمة الدينار الليبي بعد.

المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 1986 وحتى نهاية سنة 1999 ، خلال هذه المرحلة إعتمدت ليبيا نظام وحدات حقوق السحب الخاصة في تحديد سعر صرف الدينار الليبي بعد أن تم فك إرتباطه بالدولار (إتباع سياسة تعويم الدينار بدلا من سياسة سعر الصرف الثابت)، وقد تميز سعر صرف الدينار الليبي في بداية هذه الفترة بالاستقرار النسبي على الرغم من تعرض الاقتصاد الليبي لمشاكل اقتصادية كبيرة أثرت على الأداء الاقتصادي بشكل عام، كان على رأسها الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على ليبيا كنوع من العقوبات الاقتصادية التي جاءت نتيجة تأزم العلاقات السياسية بين ليبيا والولايات المتحدة، حيث ظل سعر صرف الدينار الليبي ثابتا عند 2.6046 وحدة حقوق سحب للدينار الواحد حتى سنة 1992 (بوزعكوك، 1993).

وفي سنة 1993 وبسبب التقلبات التي شهدتها أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى تخفيف القيود على التجارة والسفر وسياسة التسعير والدعم التي ساهمت جميعها في زيادة الطلب على النقد الأجنبي، ومع محدودية العرض من هذا النقد، ظهرت السوق الموازية لصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار والتي أدت إلى رفع الفرق بين السعر الرسمي والموازي ليصل إلى 9 أضعاف.

المرحلة الثالثة: بحلول عام 1999 بدأت حيث قام مصرف ليبيا المركزي فيها باستمرار العمل بالسياسة النقدية التي اعتمدها في السابق بهدف إحداث التوازن الاقتصادي والمالي في الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي ضمن برنامج إعادة هيكلة الإقتصاد الليبي وإعمالا لقانون النقد والمصارف والائتمان رقم (1) لسنة 1993، ولقد هدفت سياسة سعر صرف الدينار الليبي في هذه الفترة إلى الوصول إلى سعر صرف توازني حيث يتم تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الخاص والقضاء على ما يعرف بالسوق الموازي، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الاتجار بالعملة وتقليل التقلبات المستمرة على سعر الصرف ، تمثلت في تخفيض قيمة الدينار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بما نسبته 13.8% ليصبح الدينار يساوي 1.2240 وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية سنة 2001 وبداية سنة 2002 بدلا من 1.4204 وحدة حقوق سحب خاصة في سنة 2000. كما قام بتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية الأخرى كإجراء نهائي في سنة 2002 ليصبح الدينار الليبي

مساويا لـ 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة. وبذلك أصبح سعر الصرف الرسمي للدينار مثبتا مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ومتغيرا مقابل العملات الأجنبية الأخرى الامر الذي عزز من الاستقرار النقدي اللازم لجذب الاستثمارات وتنمية الاقتصاد مستقبلا.

وفي إطار سياسة مراجعة وتقييم أداء الاقتصاد الوطني، والتي تمثل سياسة سعر الصرف فيه العامل الأساسي، قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل سعر صرف الدينار الليبي بتاريخ 14 /2003/06، (تم بموجب هذا التعديل إحتواء ضريبة النهر الصناعي التي فرضت بواقع 15% على ما يفتح من اعتمادات مستندية أو تحويلات خارجية ، والتي أحدثت تشوهات في الأسعار بسبب استثناء بعض الجهات من هذه الضريبة)، ليصبح سعر الصرف الجديد للدينار الليبي بعد التعديل مساويا 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة بدلا من 0.6080، وقد انعكست سياسة سعر الصرف الجديدة على العديد من المتغيرات الاقتصادية بالإيجاب، كان من أهمها انخفاض المستوى العام للأسعار، وغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المرحلة الرابعة: فقد بدأت بالتزامن مع الفترة التي روج فيها سيف الاسلام القذافي لما يعرف بمشروع ليبيا الغد في مطلع عام 2004 وحتى بداية ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011. تميز سعر صرف الدينار الليبي خلال هذه الفترة بالإستقرار النسبي في قيمته نتيجة الانفتاح الاقتصادي الكبير على العالم والمناخ الإستثماري المستقر آنذاك بالإضافة الى إنتهاج سياسة نقدية توسعية عملت على إنعاش الاقتصاد خاصة في السنوات الأربع الاخيرة قبل حدوث الثورة الليبية.

المرحلة الأخيرة: بدأت مع بداية 2011 واستمرت حتى وقتنا الحالي، وخلال هذه الفترة ونتيجة الفراغ الامني وشيوع الفوضى والصراع على السلطة وتحكم ميليشيات بعينها في المفاصل الرئيسية للدولة الليبية، بالاضافة الى التدخلات الخارجية ، تدهور الوضع الاقتصادي في الدولة و انخفضت قيمة الدينار الليبي بشكل ملحوظ بحيث وصل سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية الى ما يعادل 4.25 دينار لكل دولار واحد في أسوء حالاته. ولعل السبب الحقيقي وراء ذلك يكمن في الاتي:

- تدني القدرة الانتاجية للاقتصاد الليبي الذي تزامن مع وضع قيود على إحتياطيات ليبيا من العملة الأجنبية في الخارج وعلى عملية تحويلها الى الداخل من ناحية و ضعف التحويلات من العملة الصعبة من قبل المواطنين العاملين في الخارج من ناحية أخرى.
- إرتفاع مصروفات الدولة الليبية خاصة في السنوات الأخيرة للثورة وبالتحديد خلال عامي 2015 و 2016 .
- سرقة المال العام وتهريب أموال الدولة الى الخارج الامر الذي نتج عنه شح في العملة الاجنبية مع زيادة كبيرة في حجم الطلب عليها مما أدى الى إرتفاع معدلات التضخم الى أكثر من 300 % أي ما يعادل ثلاثة أضعاف تقريبا.

ولا تزال قيمة الدينار الليبي متدنية دون أي تغيير يذكر في السوق حتى هذه الحظة ، وذلك نتيجة لعدم إتخاذ أي اجراءات نقدية من قبل المصرف المركزي من شأنها معالجة هذه المشاكل وبالتالي تحسن قيمته في السوق.

3.1.7 التطورات المصرفية خلال الفترة (1980-2015)

لم يشهد القطاع المصرفي في ليبيا تطورا ملحوظا خلال الفترة (1980-1989) خاصة فيما يتعلق بأصول وخصوم المصارف التجارية التابعة له وهيكله بشكل عام ، فقد ظل يمارس نشاطه النقدي دون حدوث زيادة كبيرة على هذه الأصول والخصوم ، وبحلول فترة التسعينات وحتى نهاية عام 2015، شهد الاقتصاد الليبي تحولات جوهرية على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة وعلى مستوى القطاع النقدي بصفة خاصة كان الهدف منها معالجة بعض الآثار السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والناجمة عن تغير الاوضاع الاقتصادية محليا ودوليا. ويمكن حصر أهم التحولات التي حدثت في القطاع المصرفي خلال فترة التسعينيات وحتى نهاية عام 2015 كماعكسها قانون النقد والائتمان والمصارف رقم (1) لسنة 1993 وقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 في النقاط التالية :

1. الاتجاه نحو القطاع الأهلي ليكون له دور فعال في النشاط الاقتصادي وتوسيعه ليشمل شركات مساهمة وتشاركيات وغيرها ، وفي هذا الإطار تم إنشاء عدة مصارف تجارية وأهلية جديدة من بينها مصرف التجارة والتنمية ومصرف الأمان والتجارة والاستثمار ومصرف الإجماع العربي ومجموعة كبيرة من المصارف الأهلية في مختلف مناطق ليبيا وصل عددها

48 مصرفا حتى نهاية عام 2003، تعمل جميعها على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال ما توفره من موارد مالية لازمة لذلك ، وأيضا تأسيس مؤسسة مصرفية أهلية تشرف على عمل هذه المصارف والتنسيق بينها وبين المصارف التجارية والمتخصصة الأخرى العاملة في الاقتصاد الوطني.

2. تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في القطاع النقدي ، حيث تم السماح وفقا للقانون رقم (1) لسنة 1993 لعدد (19) مكتب تمثيل لمصارف عربية وأجنبية بمزاولة نشاطها في داخل البلاد وفق شروط وضوابط معينة (شنيبيش، 2005).
3. انشاء صندوق يسمى صندوق ضمان أموال المودعين يتولى عمليات التأمين على الودائع المصرفية العاملة بليبيا على أن تكون له شخصية إعتبارية وذمة مالية مستقلة ويضم في عضويته جميع المصارف العاملة التي تخضع لإشراف مصرف ليبيا المركزي.
4. إعفاء الفوائد المحصلة على حسابات الإدخار من أية ضرائب أو رسوم.
5. العمل على ضرورة تصحيح أوضاع المصارف القائمة فيما يتعلق باستكمال رأس المال المطلوب قانونا ، بحيث يكون هذا التصحيح خلال فترة لا تزيد عن 3 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون مع إمكانية مد هذا الأجل لمدة مماثلة ولمرة واحدة.
6. وفيما يتعلق بتنظيم عمليات النقد الاجنبي فقد أكد مصرف ليبيا المركزي من خلال القانون رقم (1) الذي صدر في سنة 2005 وتعديلاته في سنة 2012 على تحرير عمليات الحساب الجاري ورفع الرقابة التي كانت مفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي، حيث أجازت المادة 41 من هذا القانون لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بالنقد الاجنبي وله إجراء أي عملية من عملياته بما في ذلك التحويل للداخل والخارج بالاضافة الى ذلك إعطاء الحرية الكاملة للمودعين للتصرف في حساباتهم لدى المصارف دون أية قيود.
7. وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية ومدى استفادة أفراد المجتمع من هذه الخدمات وقد وصل عدد الوكالات والفروع للمصارف المختلفة التي تقدم خدمات مصرفية للمودعين والمواطنين في جميع أنحاء ليبيا الى 470 مصرفا وذلك حتى نهاية سنة 2010 بحسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، وقد تم استحداث أسلوب الميكنة الحديثة في الصرافة (الصرافة الآلية) لتسهيل توفير الخدمات المصرفية للأفراد ، علاوة على تجهيز كافة المصارف التجارية بأجهزة الحاسوب والبرمجيات. وفيما يلي شكلا توضيحيا يبين هيكل القطاع المصرفي في ليبيا وذلك إعتمادا على قانون النقد والمصارف رقم (1) لسنة 2005

الشكل رقم 3: هيكل القطاع المصرفي في ليبيا

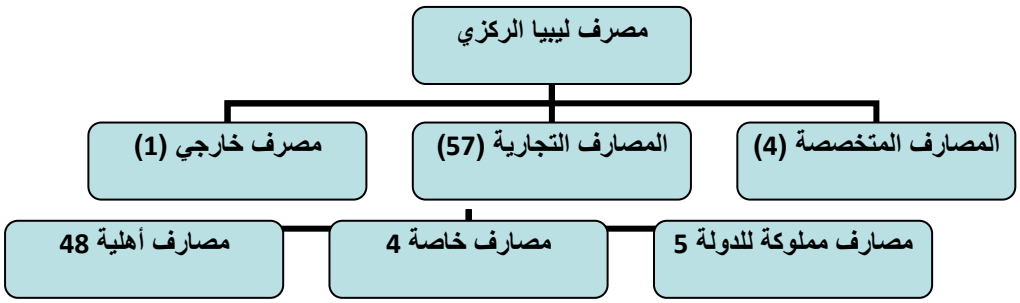

أعداد الباحثان إعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي

وقد سعى الجهاز المصرفي في ليبيا إلى تعزيز دوره المصرفي كجهاز خدمي يساعد على تطوير وتفعيل حركة النشاط الاقتصادي في البلاد من أجل النهوض بالمجتمع ومساندة عملية التنمية الاقتصادية على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في ليبيا، ومن أجل ذلك فقد تم العمل على دمج إثنين من أكبر المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي في مصرف واحد كخطوة أولى بهدف تحسين مستوى كفاءتهما وهما مصرف الأمة ومصرف الجمهورية، إضافة الى ذلك فقد تم العمل على تشكيل لجنة لدراسة وإقامة نظام وطني للمدفوعات، وقد اتخذت في هذا الخصوص جملة من الإجراءات العملية التي سيكون لها دور مهم وأساسي في تطوير وتنويع الخدمات المصرفية، خاصة في مجال إدخال أدوات ووسائل دفع جديدة، كاستخدام البطاقات الائتمانية وتسريع عمليات مقاصة الصكوك وتحويل الأموال وغيرها من الوسائل المهمة والتي تصب في صالح المجتمع بأكمله.

وفي السنوات الأخيرة وسعيا لتقديم نوع جديد من الخدمات المصرفية والتمويلية التي تتماشى مع الشريعة الاسلامية ومع الدين الحنيف فقد تم إصدار القانون رقم 46 لسنة 2013 والقانون رقم 1 لسنة 2013 واللذين يحددان المعالم الرئيسية للصيرفة الإسلامية في ليبيا، مما يسمح بفتح مجال المنافسة أمام جميع المصارف العاملة داخل القطاع النقدي في ليبيا لتقديم الأفضل دائما.

8. المبحث الثاني: الاطار التحليلي

1.8 تقييم آداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة (1980-2015)

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة أو حزمة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة ممثلة في المصرف المركزي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. وقد ذكر مجلس التخطيط العام أهم الاهداف التي تسعى السياسة النقدية المطبقة في ليبيا لتحقيقها في إجتماعه الاول لسنة 2000 وهي كالتالي :

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- دعم القدرة الشرائية للدينار الليبي، والعمل على استقرار قيمته التعادلية تجاه العملات الاجنبية؛
- ادارة الاحتياطيات المتاحة من النقد الاجنبي وتنميتها؛
- تحقيق الاستقرار في وضع ميزان المدفوعات؛
- القضاء على السوق الموازية والحد من المضاربة على الدينار الليبي والعملات الاجنبية في اطار الاقتصاد الوطني؛
- المحافظة على توفر السيولة المحلية والعمل على توفير الاموال اللازمة لممارسة الانشطة الاقتصادية من خلال منح الائتمان، وكبح جماح التضخم؛
- تحفيز الاستثمار بما يؤدي الى تحقيق التوظف الكامل.

ولتحقيق هذه الاهداف تستخدم المصارف المركزية بشكل عام مجموعة من الادوات النقدية التي تختلف من دولة لأخرى بحسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية القائمة في البلاد، وبحسب تطور الجهاز المصرفي بها وتشابكه. وبمراجعة السياسة النقدية المطبقة في ليبيا وطريقة تنفيذها يتضح أن المصرف المركزي حاول استخدم الأدوات النقدية التالية للتحكم في عرض النقود وحجم الائتمان:

1. نسبة الاحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي على المصارف التجارية للاحتفاظ به كودائع بدون فائدة لديه؛
2. سعر الخصم وسعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على القروض التي يمنحها للمصارف التجارية باعتباره الملجأ الأخير للاقراض؛

3. عمليات السوق المفتوحة والمتمثلة في بيع وشراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات وأذونات الخزانة وغيرها؛
4. سياسة الإقناع الأدبي.

ولغرض وصول المصرف المركزي الى اهدافه بشكل مباشر، قد يعمد الى استخدام بعض السياسات الائتمانية مثل تشجيع بعض القروض الزراعية أو الصناعية إما بتخفيض سعر الفائدة عليها أو بتسهيل الشروط الأخرى المطلوبة لها، حسب ما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني. إن المتتبع لأدوات السياسة النقدية السالفة الذكر وطرق استخدامها في ليبيا، يلاحظ أنها لاتزال بمنأى عن الاستخدام الصحيح والفعال، وذلك يرجع الى ضعف الجهاز المصرفي الليبي رغم الجهود الحثيثة والرامية لتطويره وتفعيل دوره في الاقتصاد.

فلو دقق النظر في الجهاز المصرفي، لوجد أن أغلبه مملوك للدولة باستثناء بعض المصارف الأهلية المملوكة للقطاع الخاص والتي لم تمارس النشاط المصرفي إلا بشكل محدود منذ عام 1996، مما يعني أن المصرف المركزي هو في وضع احتكاري يمكنه من السيطرة على الجهاز المصرفي في البلاد، ويجعله يتدخل مباشرة عن طريق إصدار تعليماته للمصارف للتأثير على حجم النقود والائتمان في الاقتصاد، وقد ساعد هذا الوضع على تفعيل دور الأداة الرابعة (الإقناع الأدبي) في التأثير على حجم الائتمان وإستخدامها بشكل أكبر من باقي الأدوات النقدية الأخرى في الاقتصاد، وهذا ما يفسر عدم تغير معدل الاحتياطي المطلوب على الودائع منذ عام 1966 وأيضا عدم تغير معدل سعر الخصم منذ نفس العام وحتى عام 2003.

ولغرض تقييم أداء السياسة النقدية المطبقة في ليبيا ، تطلب الأمر تناول هذا الموضوع من جانبين: يهتم الأول بتقييم فترات ممارسة السياسة النقدية في ليبيا وحتى عام 2015، بينما يهتم الجانب الثاني بعرض لأهم الشروط الواجب توفرها من أجل تفعيل دور السياسة النقدية مستقبلا والتي تم عرضها في توصيات البحث.

2.8 تقييم آداء ممارسة السياسة النقدية في ليبيا

مرت السياسة النقدية في ليبيا في ضوء ممارستها منذ نشأة مصرف ليبيا المركزي وحتى نهاية عام 2015 بأربع فترات زمنية هي :

1.2.8 الفترة الاولى (1984-1993)

شهد الاقتصاد الليبي خلالها عدة تغيرات هيكلية وجذرية أثرت على مسار الاقتصاد بشكل عام، من هذه التغيرات الانخفاض الكبير الذي حدث في عائدات النفط، والذي بلغت نسبته 16.3% في بداية الثمانينات ووصلت إلى أكثر من 50% في منتصف سنة 1986 (نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميا)، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة لإنحسار الأوعية الضريبية بسبب تقلص دور القطاع الخاص الذي حدث بفعل بعض التشريعات والقوانين التي صدرت خلال الفترة (76-86) كقانون تأميم التجارة الخارجية والسيطرة على منافذ التوزيع الداخلي للسلع، بالإضافة إلى القانون رقم (4) لسنة 1978 الذي حدد الملكية العقارية ومنع الإيجار وكذلك العديد من القوانين الاشتراكية التي تقضي بإنشاء العديد من الشركات العامة التي فرضت هيمنتها على جل النشاط الاقتصادي في البلاد والتي قد تتهرب من دفع الضرائب.

وقد أدت هذه التغيرات والقرارات السابقة إلى انخفاض الإيرادات المالية للبلاد وفي نفس الوقت أدت إلى التوسع في الإنفاق العام دون أن يكون هناك موارد كافية لمقابلة هذا الإنفاق، بالإضافة إلى ظهور عجز في الميزانية العامة أي إصابة الاقتصاد بحالة من العسر الاقتصادي، ونتيجة لخلو البلد من سوق للأوراق المالية والتي أضاعت فرص طرح الخزانة العامة لسندات الدين العام للاكتتاب من قبل الجمهور، فقد لجأت الخزانة العامة إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لتغطية ذلك العجز المتنامي في الميزانية مما أدى إلى التوسع النقدي حيث بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود حوالي 7.7% سنويا وهو معدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي (عبد السلام، 2002)، ونتيجة لهذا حدثت ضغوط تضخمية جديدة في الاقتصاد، وإنعكس ذلك في شكل ارتفاع ملحوظ في الأسعار وخاصة في أسعار السلع الوطنية، وما زاد من حدة هذا الوضع هو تبني المصرف المركزي لسياسة نقدية متشددة تؤدي إلى تخفيض عرض النقود واتباع سياسة التخفيض العملي لسعر صرف الدينار

مقابل الدولار، بالإضافة إلى ما أحدثته سياسة الموازنة الاستيرادية للسلع عام 1982 من آثار إمتدت إلى هذه الفترة .

لقد أحدثت هذه التغيرات منعطفا كبيرا في مسار تطبيق السياسة النقدية. إذ إتسمت هذه السياسة بأنها سياسة إنكماشية تم من خلالها إيقاف أو تأجيل بعض المشاريع التنموية في نهاية الثمانينات وخاصة التي تقوم بتنفيذها شركات أجنبية، علاوة على كونها سياسة نقدية غير واضحة المعالم والأهداف، حيث أنها لم تستخدم للحد من ارتفاع الأسعار، بل كانت ذات دور ثانوي في الاقتصاد تمثل في مساندة السياسة المالية لتلبية متطلبات إنفاق الخزانة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال التعطيل الكامل والشبه تام لأدوات تلك السياسة آنذاك، فمثلا بالنسبة لسعر الفائدة فقد كانت ذات أثر محدود، حيث بقي سعر الفائدة على حسابات التوفير عند مستوى 5% فيما حدث تغير محدود لسعر الفائدة على الودائع الزمنية بمختلف أنواعها تراوح بين 4.5% إلى 9% وفقا لنوع ومدة الوديعة.

أما فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني فلم يكن لها أي تأثير يذكر على حجم الائتمان والتوسع فيه، مما أدى بالمصرف المركزي إلى الالتجاء إلى طرق أخرى لتحقيق أهداف السياسة النقدية في تصحيح العجز في الميزانية وتعديل وضع الاقتصاد تمثلت في وضع سياسة تقشفية عن طريق التدخل المباشر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على ما يتمتع به المصرف المركزي من وضع احتكاري يتمثل في ملكيته للجهاز المصرفي بالكامل. مما نتج عنه تعطل إمكانية ظهور مبادرات في خدمات الجهاز المصرفي وتدني كفاءته في إدارة الاقتصاد وفي تنفيذ أهداف السياسة النقدية واستخدام أدواتها بشكل فعال.

2.2.8 الفترة الثانية (1993-2003)

وتعتبر هذه الفترة من أهم الفترات الزمنية التي طبقت فيها السياسة النقدية بشكل أكثر إيجابية وملائمة لظروف الاقتصاد من ذي قبل، وفي نفس الوقت تعد مرحلة جديدة لممارسة السياسة النقدية في ليبيا، نظرا لإتخاذها في ظل الهيكلة الاقتصادية الجديدة.

ظهر خلال هذه الفترة (خاصة في السنوات الأولى من التسعينيات) اتجاه عام لتغيير المناخ الاقتصادي تمثل في شكل صدور مجموعة من القوانين التي تسمح للقطاع الخاص (الأفراد، والتشاركيات، والشركات المساهمة الجماعية) بمزاولة النشاط الاقتصادي والعمل بحرية تامة في

مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما في القطاع المصرفي والنقدي. كان من أهم هذه القوانين؛ قانون النقد والمصارف والائتمان رقم (1) لسنة 1993 الذي أعطي الضوء الأخضر لتفعيل دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد.

كذلك القانون رقم (5) لسنة 1997 والذي صدر بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا وتحديد الحقوق والمزايا وقرر بذلك مجموعة من الشروط التي يجب أن يلتزم بها المستثمر للحفاظ على استقرار نشاطه داخل البلاد، بالإضافة إلى حدوث مجموعة من التطورات العالمية التي أثرت على مسار السياسة النقدية خلال هذه الفترة والتي كانت من ضمنها، الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في السنتين 2000-2001 والذي أدى إلى حدوث تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات نتج هذا التحسن عن زيادة رصيد البلاد من النقد الأجنبي، الأمر الذي استوجب ضرورة اتباع سياسة نقدية توسعية خلال الفترة السابقة لاستيعاب الفائض النقدي الكبير عن طريق منح الائتمان لصالح القطاعات المنتجة في الاقتصاد.

وفي إطار ممارسة السياسة النقدية في ليبيا خلال هذه الفترة، قام مصرف ليبيا المركزي بإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال استخدام أدواته النقدية المختلفة المباشرة وغير المباشرة، الكمية منها والنوعية، حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة على الودائع التي تحتفظ بها المصارف والمؤسسات المالية لديه، وذلك في الفترة من 1997/03/23 وحتى نهاية عام 2000، لتتمكن تلك المؤسسات والمصارف من توظيف مواردها المتاحة بشكل فعال، إما عن طريق استخدامها في منح تسهيلات ائتمانية للأنشطة الحرفية والتشاركيات أو استثمارها في مشروعات إنتاجية وخدمية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأيضا تحديد حد أقصى جديد لأسعار الفائدة على الحسابات المدينة والدائنة بعد تخفيضها وبيانات الجدول رقم (3) توضح ذلك.

جدول 3 : أسعار الفائدة على ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى مصرف ليبيا المركزي

المدة	معدل سعر الفائدة السابق % (1994-1993)	معدل سعر الفائدة الجديد % (2000-1997)
10ايام فاقل	2.75	1.00
11-29 يوما	3.00	1.25
30-59 يوما	3.25	1.50
60-179 يوما	3.50	1.75
180 يوما فأكثر	3.50	2.00

المصدر : مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية- المجلد 40 - الربع الرابع 2000

أما بالنسبة لأداة نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة المحلية، فلم يحدث المصرف المركزي أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني خلال هذه الفترة، حيث ظلت عند مستوى 15% على الودائع تحت الطلب و 7.5% على الودائع الزمنية. وكما هو الحال مع سعر إعادة الخصم، فإن متطلبات الاحتياطي الإلزامي لم تكن فعالة، بسبب فائض السيولة، كما تم الابقاء على نسبة السيولة القانونية عند 15% من إجمالي الخصوم الايداعية (تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا، 2010).

وقد أدى اتباع ليبيا لسياسة نقدية توسعية إلى استمرار الاتجاه التضخمي في الاقتصاد بمستويات متدنية نسبيا مقارنة مع الفترات السابقة، ونظرا لارتفاع معدل فائض السيولة لدى المصارف التجارية والذي بلغ متوسطه حوالي 23% من الخصوم الايداعية، فقد زاد عرض النقود بمعدل متوسط وصل إلى 8% سنويا، مما دعم استمرار هذا الاتجاه التضخمي السابق وقد كانت أدوات السياسة النقدية محدودة الفعالية بشكل عام أنذاك حيث ظل سعر إعادة الخصم طوال هذه الفترة عند مستوى 5% دون أي تغيير يذكر، بسبب عدم حاجة المصارف الى الاقتراض من المصرف المركزي نظرا لتوفر سيولة فائضة لديها .

3.2.8 الفترة الثالثة (2004 - 2010)

كان من أهم سمات هذه المرحلة التوجه نحو القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي بالإضافة الى الانفتاح بشكل أكبر على الاقتصاد العالمي ودول الاتحاد الاوروبي ودخول عدد كبير من الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في القطاع الانتاجي وفي القطاع المصرفي للاقتصاد الليبي. ولقد أثر المناخ الاقتصادي والرؤية الاقتصادية الجديدة للاقتصاد الليبي والمتبناه في ذلك الوقت على أداء ممارسة السياسة النقدية في ليبيا طوال هذه الفترة حيث كان لها أثر إيجابي كبير على مختلف مناحي الحياة لجميع المواطنين داخل ليبيا، فقد صدرت العديد من القوانين التي تخدم هذا التوجه الجيد، منها القوانين رقم (1) و رقم (2) و رقم (3) لسنة 1372 (2004) والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي وعلاقات العمل وتأسيس الشركات ورؤوس أموالها والملكية العقارية والعلاقة بين المنتفع ومالك الأصل، وكذلك القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف الذي جاء ليواكب التطورات التي حدثت في مجال السياسة النقدية والمصرفية في الفترة السابقة وليعطي للمصرف المركزي استقلالية إدارية وصلاحيات أوسع ويعزز من دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية

على أرض الواقع ويحسن من بيئة العمل المصرفي من أجل علاج الخلل والصعوبات التي يعاني منها القطاع المصرفي في ليبيا. وفي هذا الشأن وبالنظر الى أدوات السياسة النقدية المستخدمة في ليبيا خلال هذه الفترة كل على حدى نجد أن :

1. فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) ونسبة السيولة القانونية فقد ألزم المصرف المركزي جميع المصارف بالابقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الخصوم الايداعية عند مستواها السابق 7.5 % وأيضا الودائع تحت الطلب عند 15% حتى عام 2007 ، ثم قام بعد ذلك بتوحيد هاتين النسبتين عند مستوى 15% واستمر العمل بها الى منتصف عام 2009 حينما قام المصرف المركزي برفع نسبة السيولة القانونية الى 20% وبطريقة يشوبها بعض القصور.
2. أما بالنسبة لسعر إعادة الخصم ، فقد قام المصرف المركزي إعتمادا على قرار رقم 8 لسنة 2004 بتخفيض سعر اعادة الخصم من 5% الى 4%، ثم قام بتخفيضه مرة أخرى في منتصف سنه 2009 الى 3% .
3. وبالنظر الى سياسة سعر الفائدة فقد ظلت أسعار الفائدة المدينة والدائنة ثابته بدون تغيير لفترة طويلة جدا حتى جاء القرار رقم (16) لسنة 2004 الذي أعطى الضوء الأخضر للمصارف لتقوم بأول تخفيض لها على اسعار الفائدة المدينة من 7% الى 3% من أجل تشجيع المواطنين والشركات العمة والأهلية على الاقتراض من المصارف لتمويل نشاطاتها الانتاجية (تطورات السياسة النقدية، 2007).
4. وبالنسبة لأسعار الفائدة الدائنة فقد قام المصرف المركزي إعتمادا على المادة رقم 56 والمدرجة بالقانون رقم (1) لسنة 2005 بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة مع تحديد سقف معين لتلك الأسعار وذلك لإعطاء المصارف التجارية مجالا أوسع للتنافس فيما بينها فيما دون الحدود القصوى أي ترك مسؤولية تحديد تلك الأسعار لهذه المصارف وبالطريقة التي تناسبها وفقا للتكاليف التي تتكبدها. وقد قام أيضا المصرف المركزي اعتمادا على القرار رقم 15 لسنة 2005 بتخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه على ودائع المصارف التجارية لديه من 2.5% الى 1.75% لمساعدتها على التوسع في منح الائتمان وتطبيقا لسياسته النقدية التوسعية آنذاك من أجل دعم النمو الاقتصادي في البلاد. والجدول رقم (4) التالي يوضح الحد الأقصى لسعر اعادة الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال سنة 2004 .

5. وفيما يخص أداة عمليات السوق المفتوحة في ليبيا خلال هذه الفترة فيمكن القول بأن المصرف المركزي لازال بمنآى عن الاستخدام الفعال لهذه الأداة غير المباشرة نظرا لعدم تطور بيئة العمل الاقتصادية داخل ليبيا كوجود سوق فعال للأوراق المالية، وسعيا من المصرف المركزي لتمهيد الطريق لإستخدام هذه الأداة ولغرض إدارة السيولة في الاقتصاد والتحكم في المعروض النقدي، فقد أصدر القرار رقم (67) لسنة 2007 للبدء في إصدار شهادات إيداع، وقد تم إصدار أول شهادات ايداع في 2008/5/28 بأجل استحقاق 91 يوما وبسعر فائدة ثابت قدره 2.25% وقد لوحظ عدم الاقبال الكبير عليها نظرا للثقافة المصرفية السائدة أنذاك. ويجري العمل حاليا على تطوير هذه الشهادات والتحول الى نظام المزدات كخطوة أولى من أجل تدعيم هذه الأداة على أرض الواقع.

جدول رقم (4): الحد الأقصى لسعر إعادة الخصم و أسعار الفائدة الدائنة المدينة

أولا : سعر إعادة الخصم لدى المصرف المركزي	5.0%سنويا
ثانيا : سندات وأذونات الخزانة	5.5%سنويا
ثالثا : الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية	
1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	بدون فوائد
2- الودائع الزمنية :	
• بإشعار لمدة 10 أيام فاقل	1.5%سنويا
• بإشعار لمدة 11-30 يوما	2.0%سنويا
• بإشعار لمدة 31-89 يوما	2.5%سنويا
• بإشعار لمدة 90-180 يوما	3.0%سنويا
• بإشعار لمدة 181-360 يوما	4.0%سنويا
• بإشعار لمدة سنة فاكثر	4.5%سنويا
3-حسابات التوفير للشخص الطبيعي	
• الحساب الذي لا يتجاوز رصيده (20) ألف دينار	6.0%سنويا
• الحساب الذي يزيد رصيده عن (20) ألف دينار و (100) ألف دينار	5.0%سنويا
• الحساب الذي يزيد رصيده عن (100)ألف دينار	بدون فوائد
رابعا : الفوائد على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية	
1. القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية	
▪ قروض وتسهيلات مضمونة	7.0%سنويا
▪ قروض وتسهيلات وسحب على المكشوف	7.5%سنويا
2. القروض الزراعية والصناعية والمهنية	6.0%سنويا
3. قروض تحول الموظفين للإنتاج	5.0%سنويا
4. القروض العقارية لمتوسطي الدخل	2.0%سنويا

المصدر : مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية- المجلد 44 - الربع الثالث 2004

4.2.8 الفترة الرابعة (2011 وحتى نهاية 2015)

تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات الزمنية التي مرت على مصرف ليبيا المركزي، حيث أثرت سلبا على عمله ومباشرته لمهامه الأساسية في المحافظة على الاستقرار النقدي وعلى إدارة السيولة داخل الاقتصاد. فبعد 2011، ضعفت قدرة الدولة على التحكم في الوضع الأمني بشكل عام، مما أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي وتشوهه وإصابة جميع نواحي الحياة بالشلل التام. ومن أهم المشاكل الاقتصادية التي استشرت في الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة ما يلي:

1. إرتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) الى مستويات قياسية بحيث أثرت سلبا وبشكل كبير على حياة جميع المواطنين داخل البلاد.
2. تدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الآجنبية وخاصة الدولار وظهور السوق الموازية واقتصاد الظل وتحكمه بقوة في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة.
3. ظهور مشكلة نقص السيولة لدى الجهاز المصرفي خاصة في السنة (2015)، حتى وصل الحال الى عجز هذا الجهاز عن الوفاء بطلبات السحب اليومية للمواطنين، مما أفقد ثقة المواطنين بالجهاز المصرفي بالكامل وساعد على تفاقم تلك الأزمة.
4. إنخفاض غير مسبوق في حصيلة الايرادات الجمركية والضريبية للدولة، مما أدى الى استنزاف احطياطيات البلاد من العملة الصعبه لسد النفقات.

لقد حاول المصرف المركزي في ليبيا معالجة هذه المشاكل ولكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا. فعلى سبيل المثال، ولمعالجة نقص السيولة لدى المصارف، سارع المصرف المركزي الى توريد طبعات جديدة من العملة وتغذية السوق بها دون العمل على جذب السيولة الموجودة خاج الجهاز المصرفي، حيث لم يدرك المصرف المركزي حقيقة المشكلة التي تتمثل في تحول أغلب الانشطة الاقتصادية في ليبيا الى أنشطة تعمل بدون قيود وخارج إطار المنظومة القانونية والآلية السليمة لعمل الاقتصاد، الامر الذي تسبب في تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي مع عزوف المواطنين عن إيداع أموالهم في المصارف خوفا عليها من الضياع (الشحومي، 2016).

إضافة الى ذلك لم يتمكن المصرف المركزي أيضا من معالجة مشكلة التضخم، رغم ما أصدره من قوانين وضوابط تنظم فتح الإعتمادات المستندية، حيث دخل في دور ليس من إختصاصه، ولم

يتمكن من حل المشكلة. و للدلالة على ذلك تم استخدام المعايير الإقتصادية التالية للوقوف بعمق أكثر على مشكلة التضخم في ليبيا:

أولا : معيار الاستقرار النقدي

يقوم معيار الاستقرار النقدي في جوهره على معادلة التبادل الخاصة بنظرية كمية النقود التي تفترض أن معدل التغير في كمية النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد ($\frac{\Delta M}{M}$) يجب أن يتساوي مع معدل التغير في حجم الناتج المحلي ($\frac{\Delta Y}{Y}$) حتى يتحقق الاستقرار النقدي.

فإذا فاق معدل التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد في فترة زمنية معينة معدل التغير في الناتج المحلي خلال نفس الفترة بحيث يصبح معامل الاستقرار النقدي موجبا ، كان ذلك دليلا على نمو الضغوط التضخمية التي تؤدي فيما بعد الى ارتفاع مستمر في المستوى العام للاسعار. وتتوقف درجة التضخم على مدى قرب أو بعد المعامل من الواحد الصحيح. وفي المقابل نكون أمام حالة إنكماش عندما يكون معامل الاستقرار النقدي سالبا.

وبملاحظة البيانات المتاحة في الجدول رقم (5) الموجود بالملاحق والذي يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة من 2008 وحتى 2015 ، يتبين لنا عدم وجود إستقرار نقدي خلال هذه الفترة حيث كانت قيم معامل الاستقرار النقدي في السنوات 2009 و 2012 و2015 موجبة، بينما كانت سالبة خلال السنوات المتبقة. ولا شك أن هبوط معامل الاستقرار النقدي يعتبر مؤشرا إيجابيا لإنخفاض حجم الفجوة التضخمية والنجاح النسبي في التوفيق بين معدلات النمو في حجم وسائل الدفع ومعدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابته.

ثانيا: معيار فائض المعروض النقدي

يستخدم معيار فائض المعروض النقدي لقياس التضخم عن طريق قياس الفرق بين التغير في كمية النقود المعروضة والتغير في الطلب على النقود عند أسعار ثابته خلال فترة زمنية معينة، وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (6) الموجود في الملاحق والذي يقيس الفجوة التضخمية في ليبيا باستخدام مقياس فائض المعروض النقدي يتبين لنا وجود

فجوة تضخمية خلال الفترة بالكامل ما عدا سنة 2010 و 2012. وهذا يعني أن الزيادة في النقود المعروضة كانت تفوق الزيادة في الطلب على النقود بالأسعار الثابتة طوال تلك الفترة مما أسفر عن وجود فجوة تضخمية والتي بلغت أقصاها في سنة 2011 حيث كانت 115431.1 .

ثالثا: معيار الإفراط النقدي

يرتكز هذا المعيار على حساب حجم ونسبة الإفراط النقدي أي حساب كمية النقود الزائدة عن المستوى الأمثل اللازم للمحافظة على ثبات الأسعار والذي أطلق عليه الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان بالحجم الامثل لكمية النقود على أساس المعادلة التالية:

كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي = (الناتج المحلي بالأسعار الثابتة * نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة لسنة الاساس 2007)

حجم الإفراط النقدي = كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد – كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي

نسبة الإفراط النقدي = حجم الإفراط النقدي مقسوما على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

والفكرة الأساسية هي أننا إذا إفترضنا أن متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود سوف يظل ثابتا حتى نحافظ على العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج (أي نحافظ على إستقرار الأسعار)، فإنه يمكن بالتالي حساب كمية النقود المثلى اللازمة للمحافظة على ثبات الأسعار، وبمقارنة هذه الكمية المثلى للنقود بحجم النقود المتداول الفعلي يمكننا حساب حجم الإفراط النقدي.

وبالاشارة الى البيانات الواردة في الجدول رقم (7) الموجود في الملاحق والذي يوضح تطور حجم ونسبة الإفراط النقدي في الاقتصاد الليبي يتبين لنا إنعدام وجود اي إفراط نقدي في الاقتصاد وهو ما جاء مخالفا لكل التوقعات ومتعارضا مع المعايير السابقة في التعرف على وجود التضخم . حيث كان حجم و نسبة الافراط النقدي مساوية للصفر طيلة الفترة بالكامل من 2008 وحتى 2015.

خلاصة القول

تميزت السياسة النقدية خلال الفترة 2011– 2015 بالافراط في الانفاق العام (إتباع سياسة نقدية توسعية) زاد فيها حجم الانفاق الكلي ونمت السيولة المحلية بشكل كبير من 22,604.2 مليار دينار في سنة 2010 الى حوالي 39,481.9 مليار دينار في نهاية سنة 2015 والتي تسربت جلها خارج الجهاز المصرفي حيث قدر حجم السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي بحوالي 24 مليار دينار بحسب تقارير مصرف ليبيا المركزي.

9. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

بتتبع أداء السياسة النقدية المطبقة في ليبيا خلال فترة البحث بالكامل يمكن تلمس أهم أوجه القصور فيها وكما يلي :

1. إتسمت السياسة النقدية المطبقة في ليبيا خلال فترة البحث بالكامل بالخمول والضعف الشديد الذي جاء كنتيجة طبيعية لتخلف القطاع المصرفي وقصوره رغم بعض الجهود المتواضعة التي بذلت لتحسينه من قبل المصرف المركزي خاصة في السنوات العشر الأخيرة من فترة البحث، فإدارة السياسة النقدية في ليبيا لم تكن فعالة بشكل عام ولم تتصف بالكفاءة، بل على العكس كان يعتريها القصور بسبب عدة معوقات كان من أهمها وأبرزها غياب روح المنافسة داخل الجهاز المصرفي بالكامل. حيث لم يكن هناك أي مصارف أجنبية خاصة تعمل جنبا الى جنب مع المصارف المحلية داخل الإقتصاد الليبي، فكان جلها مملوك ملكية تامة من قبل القطاع العام (المصرف المركزي)، مما أدى الى تكريس هيمنة المصرف المركزي على الجهاز المصرفي بالكامل وحد من حرية هذه المصارف في ممارسة دورها التنموي الداعم للاقتصاد.
2. سوء الإدارة النقدية وخطأ التقدير النقدي.
3. فقد المصداقية والثقة بين الجهاز المصرفي والمواطن، حيث أدت سياسات المصرف المركزي خاصة في السنوات الأخيرة التي تلت ثورة السابع عشر من فبراير الى زعزعة الثقة بين المواطن البسيط والمصرف المركزي ، الأمر الذي أدى الى إحجامه عن وضع ما لديه من سيولة نقدية

في المصارف مما عزز وفاقم من حدة أزمة السيولة وتراجع فعالية المصرف المركزي في التأثير على المعروض النقدي والذي كان جله بحوزة القطاع العائلي وقطاع الأعمال.

4. التركيز على استخدام الادوات المباشرة للسياسة النقدية والتي تتعلق بضبط حجم ونوع وتكلفة الائتمان (الحوتي، 2014).

2.9 التوصيات

من أجل تحسين مستوى أداء السياسة النقدية في ليبيا يوصي الباحثان بالأتي:

1. ضرورة توفر قاعدة بيانات حول الاقتصاد يعتمد عليها واضعوا السياسة النقدية في تحليل الوضع الاقتصادي للدولة، حيث يرتبط نجاح السياسة النقدية بشكل وثيق بمدى فهم السلطة النقدية ومراقبتها لحالة السوق والتعرف على مراكز الضعف والاختلال سواء كان داخليا أو خارجيا.
2. ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى، فلا يمكن للسياسة النقدية أن تعمل بمعزل عن باقي السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة المالية منها. كذلك ينبغي التوفيق بين أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية بحيث تسعى جميعا لتحقيق نفس الأهداف تقريبا مع توفر قدر كافي من المرونة في تنفيذ هذه الأهداف لكي لا يؤدي تطبيق سياسة اقتصادية معينة إلى إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة وأن للسياسة المالية والنقدية تأثير مشترك على الاقتصاد. وفي هذا الصدد يشير مسعود والاصفر (2015) الى ضرورة عدم إهمال متخذي القرار في الاقتصاد الليبي للسياسة المالية بحجة أن السياسة النقدية أكثر فعالية بل عليهم المزج بين السياستين مع التركيز أكثر على أدوات السياسة النقدية للحصول على نتائج أكثر فعالية.
3. مراعاة درجة الانفتاح الاقتصادي في الدولة ، فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم كلما زاد إحتمال تأثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها دولة ما بالأوضاع والسياسات الاقتصادية المطبقة في الدول الأخرى والعكس بالعكس.

4. ضرورة تطوير الجهاز المصرفي حتى تتمكن السلطات النقدية من تنفيذ السياسة النقدية بفعالية فمثلاً يتطلب تفعيل أدوات السياسة النقدية كسعر الفائده وسعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة توفير سوق مالي نشط وظيفته جذب الاستثمارات وتجميع المدخرات وتحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض في الموارد الى الوحدات المالية ذات العجز ،وهذا مالاتمتلكه ليبيا في الوقت الحاضر، لذلك يتعين عليها تطوير إطارها المؤسسي بما يتلائم مع التطورات الجارية في الاقتصاد، وفي هذا الصدد يذكر سليط (1982) أهمية الإسراع في تجهيزه وتوفير كافة الأدوات التي تمكن الجهاز المصرفي من مباشرة نشاطه بشكل أكثر كفاءه كإنشاء مكاتب التمثيل وشركات التأمين والوسطاء الماليين والتي تعمل على تعزيز التعاون بين هذه السوق والمصرف المركزي والمصارف التجارية.
5. ضرورة التركيز على تغيير نمط ملكية المصارف التجارية العاملة داخل الجهاز المصرفي وإشراك مصارف غير ليبية (أجنبيه) بهدف دعم الثقة في هذا الجهاز وزيادة المنافسة وتقديم خدمات أفضل للاقتصاد من أجل دفع عجلة التنميه الاقتصادية في البلاد .
6. من أجل القضاء على السوق الموازية ومعالجة مشكلة السيولة في الاقتصاد الليبي او على الاقل التخفيف من حدتها، يوصي الباحثان بضرورة إصدار بطاقات إئتمانية (بطاقات الدفع المسبق) على نطاق واسع من قبل مصرف ليبيا المركزي بدلا من إصداره للعملة كما فعل في السابق.
7. تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .
8. تحقيق الإستقرار الاقتصادي ويتم ذلك من خلال الاتي :
   - وضوح السياسات الاقتصادية والتوجهات العامه للمجتمع والإعلان عنها بشكل صريح؛
   - ثبات القوانين والتشريعات وأيضا ثبات السياسات الاقتصادية وإعطائها الوقت الكافي للتطبيق؛

- توفير المرونة الكامله للجهات المكلفه بإدارة الوحدات الانتاجية والخدمية في تدبير شؤونها وإخضاعها لرقابه مرنه مع ضرورة المتابعة بإستمرار.

10. المراجع

الحوتي، سالم رحومة. (2014). مشروعية وفعالية السياسة النقدية الاسلامية إنعكاسات على بيئة وبنية التحول الليبية. *مؤتمر الاقتصاد الاسلامي إستراتيجيات التحول وآلياته*، وزارة الاقتصاد، ليبيا.

الشحومي، سليمان سالم.(2016). أزمة السيولة النقدية بالمصارف التجارية الليبية"، *مقال منشور على موقع عين ليبيا*، ص3.

بوزعكوك، محمد رمضان. (1993) . محددات سعر الصرف مع الاشارة الى سعر صرف الدينار الليبي، ندوة سعر صرف الدينار الليبي، *جمعية الاقتصاديين الليبيين*، بنغازي ص43.

سليط، هالة سليم عبده. (1982). السياسة النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد .

شنيبيش، علي رمضان. (2005). النقود والمصارف والسياسة النقدية مع تطبيقاتها في ليبيا. *منشورات مصرف ليبيا المركزي*، إدارة البحوث والإحصاء.

عباس، بلقاسم. (2005). سياسة أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، *مجلة معهد التخطيط العربي بالكويت*، العدد 23، نوفمبر.

عبد السلام، علي عطية. (2002). السياسات النقدية في ليبيا بحث *مقدم إلى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل*، طرابلس.

مسعود، يوسف يخلف والأصفر، يوسف فرج. (2015). قياس فعالية السياسة النقدية والمالية بإستخدام نموذج سانت لويس (St. Louise) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1985–2012)، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* ، العدد الخامس والأربعون.

مصرف ليبيا المركزي. (2010). تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، *ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية*، طرابلس

مصرف ليبيا المركزي. (2007). تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 2002– 2007، *منشورات مصرف ليبيا المركزي*، طرابلس.

مصرف ليبيا المركزي : " النشرات الاقتصادية" اعداد مختلفة، (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء).

مصرف ليبيا المركزي. (2012). القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، (ليبيا ، منشورات مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء).

مصرف ليبيا المركزي .(2005). "أهم ملامح القانون (1) لسنة 1373 و.ر 2005 بشأن المصارف"، *منشورات مصرف ليبيا المركزي*.

مرزا ، علي خضير. (1994). "ملاحظات في الواقع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في الجماهيرية، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، مشروع التخطيط والتدريب التنموي".